تستطيع ان تكون معارضة بما تعنيه هذه العبارة ، وهكذا فهي تختلف عن اية كتلة معارضة في الكنيست · فبصفتها هيئة مسؤولة تمثل نقابة مهنية ، وهيئة عاملين ، وتعاونيات ، واستيطان عامل ، ومؤسسات صحية ، ومساعدة متبادلة ، وصناديق تقاعد، وما شابه ذلك ، فهي ملزمة على العمل من خلال موقف مسؤول ، واعطاء اجوبة خاصة بها على المسائل التي تطرحها امام الحكومة · وعليها ان تدير نضالا ولكن ضمن المسؤولية بأن هذا النضال لن يؤدي الى بطالة فيالاقتصاد · وقد تمثل نضال الهستدروت الاساس في هذه السنة ، في سعيها ضد الانقلاب الاقتصادي · فالهستدروت ليست لها صلاحية ، ولا تملك امكانية منع هذا الانقلاب والغاء الاجراءات المرتبطة به · ولكنها ناضلت ، وحققت في مدى غير قليل ، مطالبها بشأن التعويض على الاجراء ومحدودي الدخل ، ومنع الاضرار الاجتماعية المترتبة على هذه السياسة » (٤٠) ·

وانطلاقا من هذا الواقع ، اضطر وزير المالية ارليخ الى ابرام اتفاق مع الهستدروت في اواخر شهر نيسان الماضي ، لتحديد الضغوط العمالية المتزايدة ، ولو لفترة زمنية محدودة · ويقضي هذ الاتفاق بتجميد الاسعار وقيمة السندات الحكومية ، وكبح سرعة التضخم المالي ورفع الاجور في القطاع العام · وبموجبه جمدت ، حتى مطلع تشرين الاول (اكتوبر) من هذه السنة ، أسعار المواد الاساسية التي تدفع الحكومة اعانات سنوية لتثبيت اسعارها ، مثل الخبز والزيت والبيض والحليب ومنتوجاته ، ثم المواصلات العامة · كذلك اتفق على تجميد اسعار الكهرباء والمياه ، ثم رفع الاجور في القطاع العام بنسبة ١٥٪ فقط · واتخذ قرار ايضا بشأن اقامة لجان مشتركة بين الحكومة والهستدروت ، لمتابعة تطور الامور ، والبحث في امكانية تمديد هذا الاتفاق بعد شهر تشرين الاول (٤١) ·

وقد اختلفت الاراء ، في حينه ، حول تقييم هذا الاتفاق ، الا ان بعضهم اعتبره مساهمة مهمة في تهدئة الاوضاع الاقتصادية ، وتبريد الاجواء على الصعيد العمالي في اسرائيل (٤٢) ، خاصة وانه جاء بعد موجة شديدة من الاضرابات · اما وزير المالية ، فقد اعلن ان الاتفاق قد « ادى الى حالة من الهدوء في الاقتصاد ، وخفض من سرعة الغلاء ، ومكن الحكومة من الحفاظ على الهدوء في فرع الصناعة · ولولاه لتدهور الوضع نحو بطالة شديدة ، بسبب حالة التقشف ، وغلاء المواد الاستهلاكية الاساسية » (٤٣) · الا ان اوساطا اخرى ، خاصة من كبار المسؤولين في وزارة المالية. اعتبرته بمثابة انتصار للهستدروت لم يحقق اي هدف اقتصادي ، لانه ـ على حد تعبير نائب وزير المالية بلومين ـ « قد كلف الخزينة مليارات كثيرة ··· ولو حصلنا على مقابل ما على الاقل ، لسهل دفع مثل هذا الثمن · فلو وافقت الهستدروت ، مثلا ، على مسألة انتقال العمال [من الخدمات الى قطاع الانتاج] ، والغاء دوام الصيف ، وعلى اتخاذ اجراءات اصلاحية في الاجهزة الاقتصادية ، واتفاقات خاصة وحيوية مع كبار الموظفين، لما اسفت على دفع هذا الثمن الباهظ · ولكن لم يتبدل او يتحقق شيء ··· لذا اقول ، دفعنا كل شيء ، ولم نحصل على شيء في المقابل » (٤٤) · وفعلا ، اضطرت الحكومة الاسرائيلية بعد ذلك الى اقرار ميزانية اضافية لهذه السنة ، بقيمة ٢٨ مليار ليرة ، خصص الجزء الاكبر منها لتغطية بنود هذا الاتفاق ، خاصة فيما يتعلق ببند تجميد الاسعار ، الذي كلف الخزينة مبلغ ٤ر٥ مليار ليرة (٤٥) · ولم تقدم الهستدروت شيئا في المقابل ، سوى الالتزام بعدم تجاوز نسبة ارتفاع الاجور (١٥٪) التي اتفق عليها في القطاع العام ، وبذلك تكون قد نجحت في اثبات موقفها المعارض من السياسة الاقتصادية·